

مصر = يجب = الكف = عن = تخويف = الصحفيين = و المتظاهرين = المسالمين = والاعتداء = عليهم

تعرب منظمة العفو الدولية عن دعمها لأوساط المنظمات غير الحكومية المصرية في دعوتها المتواصلة لحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في مصر، وتدعو السلطات إلى إجراء تحقيق في المزاعم الأخيرة حول الاعتداءات الجسدية والجنسية وإلى الكف عن تخويف الخصوم السياسيين في البلاد.

وبحسب ما ورد تعرض العشرات من المتظاهرين الذين دعوا إلى مقاطعة الاستفتاء على الإصلاح الدستوري لاعتداءات من جانب أنصار الحزب السياسي الحاكم، وهو الحزب الوطني الديمقراطي في يوم الاستفتاء الذي صادف في 30 مايو/أيار. وكان من جملة الذين تعرضوا للاعتداء نساء وصحفيون يعملون في الصحف الوطنية، ومن ضمنهم نوال علي وعبير العسكري وهاني الأعرس وإيمان طه كامل وعبد الحليم قنديل. وحدثت بعض هذه الاعتداءات أمام مكتب نقابة الصحفيين وبحضور أفراد الأمن، كما ورد، الذين لم يحرکوا ساكناً لحماية أولئك الذين كانوا يتعرضون للاعتداء.

وما زال هذا التخويف مستمراً. ففي 3 يونيو/حزيران، أُلقي القبض على طالب اللغة العربية في جامعة الأزهر محمد حسن سيد الشرقاوي، في وسط العاصمة القاهرة واقتيد إلى مقر قيادة مباحث أمن الدولة. واعتقل كما رُعم بسبب مقالات كتبها على شبكة الإنترنت. وأُخلي سبيل محمد الشرقاوي في فترة لاحقة من اليوم ذاته.

وتحث منظمة العفو الدولية السلطات المصرية على إجراء تحقيقات فورية وكاملة ومستقلة في الاعتداءات المذكورة أعلاه وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة. كما تكرر دعوتها إلى السلطات لإلغاء أو مراجعة جميع القوانين التي تقيد على نحو مخالف للأصول الحق في حرية التعبير وتأييف الجمعيات والاجتماع، بما يتعارض مع الواجبات المترتبة على مصر بموجب القانون الدولي.

الخلفية

في فبراير/شباط OMMR، قدم الرئيس حسني مبارك اقتراحاً أمام البرلمان لتعديل المادة TS من الدستور المصري من أجل السماح بإجراء انتخابات رئاسية يتنافس فيها عدة مرشحين. ورغم الترحيب بهذا الأمر، اعتبر بعض النشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان الاقتراح "غير كافٍ" وقاموا بمظاهرات تأييداً لإجراء إصلاحات سياسية أوسع وإلغاء حالة الطوارئ. كذلك دعا البعض بمن فيهم عدد من أحزاب المعارضة، فضلاً عن الأخوان المسلمين، إلى مقاطعة الاستفتاء. وأُلقي القبض في فترة مبكرة من الشهر الماضي على آلاف المتظاهرين، الذين كانوا في معظمهم من أنصار تنظيم الأخوان المسلمين المحظور، مما شكل استمراراً لنمط تمثل في اعتقالات جماعية سابقة للأخوان المسلمين خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وبحسب المصادر الرسمية، اعتمد تعديل المادة TS من الدستور بأغلبية تزيد على نسبة UM بالمائة من أصوات المقترعين.

ورغم طرح الرئيس مبارك في فبراير/شباط مشروع قانون يلغي عقوبات السجن بالنسبة لجرائم المطبوعات، ظل الصحفيون يتعرضون للسجن وللغرامات بتهمة التشهير والتهديد والضرب. وكذلك تم توقيف أطقم وصحفيي القنوات التلفزيونية العالمية واعتقالهم طوال ساعات في محاولة واضحة لمنعهم من تغطية المظاهرات أو التجمعات المتعلقة بالاستفتاء. وما زال المشروع المقترح قيد المراجعة بعد مضي أكثر من عام على طرحه.

كما أن المنظمات غير الحكومية تواصل العمل في ظل قانون للمنظمات غير الحكومية يتسم بالقيود بدأ العمل به في يونيو/حزيران OMMO. وبموجب هذا القانون، ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تتقدم بطلبات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل أن تتسجل رسمياً. وتعرضت المنظمات التي رُفض طلبها واستمرت في العمل للمقاضاة.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS

منظمة العفو الدولية: Easton St. London WC1X 0DW N. موقع الإنترنت: <http://www.amnesty.org>

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت: <http://news.amnesty.org>